

دراسة

العلاقة بين مؤسستَي المرشد والرئاسة وأثرها على النظام السياسي في إيران



العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة وأثرها على النظام السياسي في إيران

دراسة مشتركة من إعداد:

د. معتصم صدّيق عبد الله، ومحمود حمدي أبو القاسم

الباحثين بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

٢٠ رصانه- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 1441هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبوالقاسم ، معتصم صديق عبدالله و محمود حمدي
العلاقة بين مؤسستي المرشد و رئاسة الجمهورية .. و أثرها على
النظام السياسي في إيران. / معتصم صديق عبدالله و محمود
حمدي أبوالقاسم -. الرياض ، 1441هـ
47ص ؛ ..سم

ردمك: 4-1-91365-603-978

1- ايران 2- الاحوال السياسية - ايران أ.العنوان

1441/2946

ديوي 320.95507

رقم الإيداع: 1441/2946

ردمك: 4-1-91365-603-978

إخلاء مسؤولية

الدراسة ومحتواها من تحليلات وآراء، تمثل رأي الكاتب، وهو المسؤول
عمًا يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء دون أي أدنى
مسؤولية على المعهد.

المحتويات

5	المُلخَص التَّنفيذِي
11	مقدمة
	أولاً: مكانة ودور مؤسَّسِي المرشد ورئاسة الجمهورية في النظام
13	السياسي الإيراني
22	ثانياً: إشكاليات العلاقة بين مؤسَّسِي المرشد والرئاسة
	ثالثاً: نتائج وتداعيات الصراع بين المرشد ورئاسة الجمهورية على
36	فاعلية النظام السياسي
44	رابعاً: مستقبل العلاقة بين المرشد ومؤسَّسة الرئاسة
49	خلاصة

الملخص التنفيذي

تحمل مقترحات إعادة هندسة العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة، في هذا التوقيت، دلالات ليست بعيدة عن الأزمات التي يعاني منها النظام الإيراني، ومحاولة أطراف العملية السياسية إلقاء الكرة في ملعب الآخر وإلقاء المسؤولية السياسية عن الأوضاع الداخلية أو الخارجية المتدهورة على عاتقه. كما تكتسب هذه المداولات أهميتها في أن النظام سيكون أمام تحدٍّ حقيقيٍّ في مرحلة ما بعد خامنئي، وهي بطبيعة الحال لن تكون كما قبلها، ولا سيّما في ما يتعلّق بشكل النظام السياسيّ في المستقبل، وإعادة توزيع مراكز السُّلطة الرئسية فيه، فضلاً عن أهميتها في ظلّ الحراك السياسيّ الذي يشهده الشارع الإيراني، وتطلّع الأجيال الجديدة إلى عملية تحديثٍ ضرورية للنظام. ما طبيعة العلاقة بين مؤسّسة المرشد ورئاسة الجمهورية؟ وما الصلاحيات المخوّلة لكل طرف؟ وهل تسعى مؤسّسة المرشد من خلال هذا التعديل إلى الاحتفاظ بمزيدٍ من التأثير داخل هيكل النظام السياسيّ؟ أم أنّ منصب رئيس الجمهورية قد فقدَ مهامّه وأصبحت مؤسّسة الرئاسة عبئاً على المؤسّسات النافذة في النظام السياسيّ؟ وهل يمكن

أَنْ يُعَالِجَ تَعْدِيلٌ مِنْ هَذَا النُّوعِ الْأَزْمَةَ الَّتِي يَعَانِي مِنْهَا
النَّظَامُ؟ أَمْ أَنَّهَا مَجْرَدُ التَّفَافٍ عَلَى الْوَاقِعِ، وَمَحَاوَلَةٌ
مُؤَسَّسَةِ الْمُرْشِدِ - الْمَمْسُوكَةِ بِزِمَامِ الْأُمُورِ فِي إِيرَانَ، وَالْقَابِضَةِ
فَعْلِيًّا عَلَى السُّلْطَةِ دَاخِلِ النَّظَامِ - النَّأْيِ بِنَفْسِهَا عَنِ الْأَزْمَةِ
الرَّاهِنَةِ الَّتِي بَاتَ النَّظَامُ الْإِيرَانِيَّ يَعَانِي مِنْهَا بَعْدَ أَرْبَعِينَ
عَامًا مِنَ التَّجْرِبَةِ؟ وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ تَقُودَ الْمَعْطِيَاتُ الرَّاهِنَةَ
إِلَى عَمَلِيَّةِ تَغْيِيرٍ حَقِيقِيٍّ تَطَالَ النَّظَامَ السِّيَاسِيَّ وَتَرْكِيْبَةَ
السُّلْطَةِ دَاخِلِهِ؟ أَمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَزَالُ ضَمْنِ الْمُنَاوَرَةِ وَإِعَادَةِ
تَوْزِيْعِ الْأَدْوَارِ بِمَا يُمْنَحُ النَّظَامَ مَزِيدًا مِنَ الْوَقْتِ مِنْ أَجْلِ
الْبَقَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِيَّةِ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات.. تفترض الدراسة ما يأتي:

1. يوجد خلل وتداخل في الصلاحيات بين مؤسَّسة المرشد
ومؤسَّسة الرئاسة، أدى إلى وجود خلافات وأزمات بين
الطرفين، استمرَّت منذ تدشين هذا النظام بعد الثورة
عام 1979.

2. النظام الإيراني بات يعاني إشكاليات وإعاقات حقيقية،
نتيجة الخلافات المستمرَّة بين مؤسَّستَي الرئاسة والمرشد.

3. مسألة تقويض النظام الرئاسي والعودة إلى النظام
البرلماني قد تزيد من تحكُّم المرشد في النظام ككل، عبر
اختيار مَنْ يشغل منصب رئيس الوزراء.

4. قد تُعاد صياغة العلاقة بين مؤسستَي المرشد والرئاسة بناءً على جملةٍ من المعطيات الداخلية والخارجية التي قد تهدد بقاء النظام. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

أولاً: مكانة ودور مؤسستَي المرشد ورئاسة الجمهورية في النظام السياسي الإيراني

يمكن تحديد العلاقة بين المرشد والرئاسة في النظام السياسي الإيراني من خلال العناصر الآتية:

1. الدور الاستثنائي للمرشد على قمة هرم السُّلطة
2. المكانة الثانوية لرئيس الجمهورية في سلم السُّلطة
3. مهام ومسؤوليات المرشد والرئيس
4. دور المرشد في اختيار ممثلي المؤسسات السيادية
5. مسؤولية المرشد عن الإشراف على السُّلطات الثلاث
6. دور المرشد في تشكيل مؤسسات الحكم الموازية
7. عزل وتعيين الرئيس

ثانياً: إشكاليات العلاقة بين مؤسستَي المرشد والرئاسة
كشفت التفاعلات بين مؤسستَي المرشد ورئاسة الجمهورية أبعاداً الأزمة التي تعاني منها مؤسسة الرئاسة في ظلّ النظام السياسي الذي دشنته الثورة، وظهرت ملامح تلك

الأزمة من خلال ما يأتي:

1. الصراع حول الصلاحيات
2. تقييد دور الرئاسة في اختيار الوزراء
3. الضغط بصلاحيات عزل الرئيس
4. عرقلة برامج الإصلاح
5. التلويح بتغيير النظام الرئاسي إلى برلماني
6. غياب المسؤولية السياسية

ثالثاً: نتائج وتداعيات الصراع بين المرشد ورئاسة

الجمهورية على فاعلية النظام السياسي

بناءً على طبيعة العلاقة غير المتوازنة والصراع بين مؤسستَي المرشد والرئاسة، ظهر عدد من الإشكاليات داخل النظام السياسي الإيراني، منها ما يأتي:

1. ضعف القيم والمبادئ الجمهورية
2. تحجيم دور مؤسسة الرئاسة في توجيه السياسة العامة
3. تعطيل الآلية الديمقراطية
4. التلاعب بالدستور وبطبيعة النظام
5. تشوُّه نمط التنمية واتساع نطاق الفساد
6. اتساع الفجوة بين الجماهير والنخبة
7. ضعف الكفاءة وتصدُّع النظام

رابعاً: مستقبل العلاقة بين المرشد ومؤسسة الرئاسة

تطرح الخلافات المتزايدة بين المرشد ومؤسسة الرئاسة أسئلة جوهرية حول مستقبل العلاقة بينهما، لا سيّما في ظلّ تصاعد المطالب بإجراء تعديلات على النظام السياسي بما يلغي هذا التناقض، ويكرّس أحادية القرار والمسؤولية داخل النظام، ومن ثمّ يمكن الإشارة إلى عدد من السيناريوهات، وذلك على النحو الآتي:

1. تكريس هيمنة المرشد
2. تخلُّص الرئاسة من عبء الازدواجية وغياب المسؤولية
3. سيناريو التعايش
4. تغيير النظام

خلاصة

سيتمحّد مستقبل العلاقة بين مؤسّستي المرشد ورئاسة الجمهورية من خلال جملة من العوامل المترابطة، أهمها: قابلية النظام لعملية تغيير وإصلاح من الداخل والعلاقة بين مكوناته وأجنحته، وزخم الحراك الشعبي المطالب بالتغيير وحدوده، ومدى قدرة الحرس على توجيه دفعة التفاعلات في الداخل لصالحه في مرحلة ما بعد خامنئي، بالإضافة إلى الضغوط والعقوبات الخارجية على النظام، إذ في ظروف ضاغطة معينة قد توجه هذه العوامل

مجتمعة نحو عملية تغيير حقيقية بما يضبط العلاقة بين
المؤسستين. أمّا غير ذلك فإنّ النظام سيحتفظ لنفسه
بالطبيعة الاستثنائية، سواء بالبقاء على وضعه الراهن أو
عبر تغيير شكليّ لحين مواجهته لتحديات غير معتادة.

مقدمة

لا تزال الطبيعة الاستثنائية للنظام السياسي الإيراني تفرض طابعاً تنافسياً بين مؤسّساته، وقد كانت التفاعلات المتبادلة بين مؤسّستي المرشد والرئاسة ضمن هذا النظام دليلاً على هذه الطبيعة الاستثنائية والصراعية، وقد ظهرت ملامح ذلك مع إعادة طرح الجناح المتشدّد تعديلاً دستورياً يُعيد مرةً أخرى منصب رئيس الوزراء، ويُغني منصب رئيس الجمهورية. وفي المقابل أُعيد إحياء بعض الأفكار الإصلاحية الخاصة بتقليص صلاحيات المرشد، ومن بين هذه المقترحات ما دعا إليه الناشط الإصلاحي مصطفى تاج زاده بأهمية دمج مؤسّستي المرشد ورئاسة الجمهورية، ليكون المرشد منفرداً في رأس السُلطة التنفيذية في البلاد ويكون اختياره بالانتخاب، وبالتالي يُعالج من خلال هذا الطرح التناقض والازدواجية اللذان يتّسم بهما النظام السياسي الإيراني، وينتهي واحد من التنافسات بين أهمّ مؤسّساته.

تحمل مقترحات إعادة هندسة العلاقة بين مؤسّستي المرشد والرئاسة، في هذا التوقيت، دلالات ليست بعيدة عن الأزمات التي يعاني منها النظام الإيراني ككلّ، ومحاولة أطراف العملية السياسية إلقاء الكرة في ملعب الآخر وإلقاء المسؤولية السياسية عن الأوضاع الداخلية أو الخارجية المتدهورة على عاتقه.

كما تكتسب هذه المداومات أهميتها في أنّ النظام سيكون أمام تحدّد حقيقيّ في مرحلة ما بعد خامنئي، وهي بطبيعة الحال لن تكون كما قبلها، ولا سيّما في ما يتعلّق بشكل النظام السياسي في المستقبل، وإعادة توزيع مراكز السُلطة الرئيسية فيه، فضلاً عن

أهميتها في ظلّ الحراك السياسيّ الذي يشهده الشارع الإيراني، وتطلّع الأجيال الجديدة إلى عملية تحديثٍ ضرورية للنظام، أو تغييرٍ مّا جزئيٍّ أو شاملٍ من أجل دَفْعِهِ نحو فاعلية وحيوية أكبر، بعيداً عن حالة الوصاية الدينية الراهنة التي أصبحت عبئاً حقيقتياً على النظام والدولة برُمَّتِها.

فما طبيعة العَلاقة بين مؤسّسة المرشد ورئاسة الجمهورية؟ وما الصلاحيات المخوّلة لكل طرف؟ وهل تسعى مؤسّسة المرشد من خلال هذا التعديل إلى الاحتفاظ بمزيدٍ من التأثير داخل هيكل النظام السياسيّ؟ أم أنّ منصب رئيس الجمهورية قد فقدَ مهامّه وأصبحت مؤسّسة الرئاسة عبئاً على المؤسّسات النافذة في النظام السياسيّ؟ وهل يمكن أن يُعالجَ تعديلٌ من هذا النوع الأزمة التي يعاني منها النظام؟ أم أنها مجردُ التفافٍ على الواقع، ومحاولة مؤسّسة المرشد -الممسّكة بزمام الأمور في إيران، والقابضة فعلياً على السُلطة داخل النظام- النأي بنفسها عن الأزمة الراهنة التي بات النظام الإيراني يعاني منها بعد أربعين عاماً من التجربة؟ وهل يمكن أن تقود المعطيات الراهنة إلى عملية تغييرٍ حقيقيٍّ تطال النظام السياسيّ وتركيبه السُلطة داخله؟ أم أنّ ذلك لا يزال ضمن المناورة وإعادة توزيع الأدوار بما يمنح النظام مزيداً من الوقت من أجل البقاء والاستمرارية؟

للإجابة عن هذه التساؤلات.. تفترض الدراسة ما يأتي:

1. يوجد خلل وتداخلٌ في الصلاحيات بين مؤسّسة المرشد ومؤسّسة الرئاسة، أدى إلى وجود خلافات وأزمات بين الطرفين، استمرّت منذ تدشين هذا النظام بعد الثورة عام 1979.

2. النظام الإيراني بات يعاني إشكاليات وإعاقات حقيقية، نتيجة الخلافات المستمرة بين مؤسستي الرئاسة والمرشد.
3. مسألة تفويض النظام الرئاسي والعودة إلى النظام البرلماني قد تزيد من تحكّم المرشد في النظام ككلّ، عبر اختيار مَنْ يشغل منصب رئيس الوزراء.
4. قد تُعاد صياغة العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة بناءً على جملةٍ من المعطيات الداخلية والخارجية التي قد تهدد بقاء النظام.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

أولاً: مكانة ودور مؤسستي المرشد ورئاسة الجمهورية في النظام السياسي الإيراني.

ثانياً: إشكاليات العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة.

ثالثاً: نتائج وتداعيات الصراع بين المرشد ورئاسة الجمهورية على فاعلية النظام السياسي.

رابعاً: مستقبل العلاقة بين المرشد ومؤسسة الرئاسة.

أولاً: مكانة ودور مؤسستي المرشد ورئاسة الجمهورية في النظام السياسي الإيراني

يمكن تحديد العلاقة بين المرشد والرئاسة في النظام السياسي الإيراني من خلال العناصر الآتية:

1. الدور الاستثنائي للمرشد على قمة هرم السلطة:

يُعدّ القائد الأعلى أو المرشد رأس الدولة وأعلى سلطة دينية وسياسية فيها، ويتحدّد دور هذه المؤسسة ومركزيتها داخل النظام السياسي الإيراني وفقاً لنظرية ولاية الفقيه، التي تعود إلى

الأفكار السياسية التي تبناها الخميني وحولها إلى مشروعٍ سياسيٍّ للجمهورية الجديدة، ووفقًا لهذه النظرية فإنَّ المرشد هو من يوجِّه المجتمع الإسلاميَّ (الأُمَّة) حتى ظهور الإمام الثاني عشر، ويأخذ دوره السياسيَّ والدينيَّ.

يُنتخب المرشد من قِبَل مجلس الخبراء، ويتمتع بسلطة واسعة تفوق سُلطات رئيس الجمهورية، ويحظى باحترامٍ أكبر داخل النظام ككلِّ، إذ يقوم بتعيين العديد من البيروقراطيين رفيعي المستوى في الجيش والقضاء والحكومة، ويعيِّن رئيسَ السُّلطة القضائية لمدة ثماني سنوات، وأعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام لمدة خمس سنوات⁽¹⁾، ويعيِّن ستةً من أصل اثني عشر عضوًا في مجلس صيانة الدستور لمدة ست سنوات، كما يعيِّن رئيسَ مؤسَّسة الإذاعة والتلفزيون، وأئمة الجمعة في كلِّ محافظة مدى الحياة، وكذلك قادة القوَّات المسلحة، والقيادات الأمنية. ووفقًا للدستور الإيراني، فإنَّ الولي الفقيه/المرشد يمثل ضمانًا لعدم انحراف الأجهزة المختلفة في نظام الجمهورية ووظائفها الأصلية، ويجب أن يكون عادلاً، تقيًّا، شجاعًا، بصيرًا بأمور العصر، ولديه حسُّ عامٍّ، وميزاتٌ إدارية وقيادية، ويختاره مجلس الخبراء من بين أولئك الذين لديهم الخصائص والصفات المذكورة آنفًا. وقد شغل هذا المنصبَ اثنان من كبار القادة، الأول هو مؤسس النظام الإيراني آية الله الخميني، بين عامي 1979 و1989، والثاني هو علي خامنئي، منذ عام 1989 وحتى الآن.

2. المكانة الثانوية لرئيس الجمهورية في سلم السُلطة:

الرئاسة هي واحدة من بين أهمّ تسع مؤسّسات تُعدّ في صلب النظام السياسي الإيراني، والرئيس هو أعلى سلطة سياسية إيرانية منتخبة شعبياً، إذ يُنخب بالأغلبية الفردية في الانتخابات العامّة لمدة أربع سنوات، ولا يمكن أن يستمرّ أكثر من فترتين رئاسيتين. ولأنه مسؤول أمام المرشد، فإنه يبرم الاتفاقيات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، ويصدّق على الميزانية، ويعيّن نواب الرئيس، كما يختار وزراء الحكومة ويقدمهم إلى البرلمان من أجل الموافقة عليهم، لكن ليس للرئيس سلطات مطلقة على القوّة المسلحة والسياسة الخارجية، بل تبقى السُلطة المطلقة في هذه المجالات للمرشد الأعلى.

كما أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة والشخص الثاني في النظام الإيراني بعد المرشد، وهو رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني، ورئيس مجلس الثورة الثقافية، ودستورياً يُنخب رئيس الجمهورية من بين شخصيات دينية وسياسية تتوفر فيها بعض المواصفات، منها أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية، وتتوفر فيه القدرات الإدارية وحسن التدبير، ويتمتع بماضٍ جيّد، وتتوفر فيه الأمانة والتقوى، ويؤمن بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران «الإسلامية» والمذهب الرسمي للبلاد، وهو المذهب الشيعي. مقارنةً بمؤسّسة المرشد، تبدو مؤسّسة الرئاسة أقلّ أهمية داخل النظام حتى مع بعض الصلاحيات التي منحها الدستور إياها. وإذا كانت السيادة الشعبية تعكس الحقّ الأصيل للأمة في الحكم⁽²⁾،

فإنَّ الدستور الإيراني قوَّضَ هذا المبدأ التأسيسيَّ المستقرَّ من خلال هامشية المؤسَّسات المنتخبة، بما فيها مؤسَّسة الرئاسة⁽³⁾، بل حدَّ من الإرادة الشعبية، فالولي الفقيه غير منتخَبٍ من الشعب، ويمارس سُلطاتٍ غيرَ محدودة بلا مساءلة أو محاسبة، بل يملك الحقَّ في عزل الممثلين الشعبيين المنتخبين، أيَّا كانت مواقعهم⁽⁴⁾. فبدايةً من عملية الاختيار، فإنَّ رئيس السُلطة التنفيذية لا يمكن أن يصل إلى موقعه إلا بموافقة الولي الفقيه/المرشد، لأنَّ الدستور يحدِّد مسبقاً شروط اختياره ووفقَ انتماءاته واعتقاداته، فهو يجب أن يكون من «الرجال المتدينين السياسيين الذين يتمتعون بالأمانة والتقوى»، وأن يكون مؤمناً ومعتقداً بمبادئ الجمهورية الإسلامية و«المذهب الرسمي للبلاد»، وهو المذهب الاثنا عشري. وهنا يبدو أنَّ الانتخاب انتقائيٌّ ابتداءً، فالأولوية لهذه المعايير، والقرار في النهاية للفقهاء ليحدِّدوا ويحصروا التنافس بين بعض المرشحين المنتخبين، وتكون آلية الانتخاب بين متشابهين دينياً ومذهبياً وولائياً ليظلَّ النظام يدور في دائرة مفرغة عبر تغيير الرؤساء والقيادات مع بقاء السياسات والأفكار على حالها دون تغيير. إذ إنَّ آلية انتخاب رئيس الجمهورية لا تعدو كونها مجرد عمليةٍ ضامنةٍ للتنافس في إطارٍ تحدِّد أبعادَه المؤسَّسات المهيمنة على التفاعلات السياسية، فالمرشحون للرئاسة تتم تصفيتهم مسبقاً، حتى الانتخاب والاختيار على المستويات الأقل يتم وفق قواعد دينية ومذهبية صارمة. باختصار، لا تزال الانتخابات آليةً للتنافس بين أعضاء النخبة التابعة للولي الفقيه.

3. مهام ومسؤوليات المرشد والرئيس:

لقد عزز الدستور سلطة رجال الدين، وجعل مركزية السلطة السياسية في أيدي الفقهاء وَفَقًا لنظرية ولاية الفقيه⁽⁵⁾، بل لم يكن حلّ الخميني لإشكاليات الممارسة السياسية التي واجهت رجال الدين بمرور الوقت، سوى مزيد من تكريس السلطة عبر إقرار الولاية المطلقة للفقهاء، التي جعلت بدورها المرشد فوق القانون وفوق الدستور وفوق كلِّ المؤسَّسات⁽⁶⁾.

ووَفَقًا للمادة 57 من الدستور، فإنَّ كلَّ السُّلطات سقُف عملها مرتبطٌ بالسقف الذي تحدده القيادة الدينية ممثلةً في المرشد، فهو مشرف على عملها، ويملك من الأدوات ما يمكن أن يفرغ سياساتها من مضمونها، ولا مشروعية للمؤسَّسات المنتخبة، ولا قدرة لديها للتعبير عن استقلاليتها في ظلِّ القيود المفروضة عليها من مجلس صيانة الدستور.

ووَفَقًا للدستور فإنَّ المرشد مسؤول عن ترسيم «السياسات العامة لجمهورية إيران الإسلامية» والإشراف عليها، بما يعني أنه يحدّد السياسات الداخلية والخارجية، ويتأكد ذلك باعتباره القائد الأعلى للقوَّات المسلحة ويسيطر على عمليات الاستخبارات والأمن، ويمكنه -وحده- أن يعلن الحرب أو السلام.

4. دور المرشد في اختيار ممثلي المؤسَّسات السيادية:

يملك المرشد سلطة تعيين ورفض قادة السُّلطة القضائية، وكذلك قادة شبكات الإذاعة والتلفزيون الحكومية، وهو القائد الأعلى للقوَّات المسلحة الإيرانية بأقسامها الثلاثة: الجيش، والحرس الثوري، وقوى الأمن الداخلي. كما يعيّن ستة من الأعضاء

الـ12 في مجلس صيانة الدستور، وهي الهيئة القوية التي تشرف على أنشطة البرلمان وتحدّد المرشحين المؤهلين للترشح للمناصب العامة.

ويتوسع نطاق سلطة المرشد من خلال ممثليه، إذ ينتشر نحو ألفين منهم في جميع قطاعات الحكومة ويعملون كوكلاء للقيادة الدينية، وأحياناً يكون ممثلو المرشد الأعلى أكثر قوة من وزراء الرئيس ويتمتعون بصلاحيات التدخل في أيّ مسألة نيابةً عن المرشد الأعلى⁽⁷⁾، بل إنّ إيران هي الدولة الوحيدة التي لا تسيطر فيها السُّلطة التنفيذية ورئيسها على القوَّات المسلحة، بل تخضع مباشرة لسُّلطة المرشد. ولم يكن في مخيلة أحد أن يصبح المرشد/ الخميني -الذي قاد الثورة على نظام الشاه الاستبدادي- مُتمتّعاً بصلاحيات على قِمة النظام فاقت ما تمتّع به الشاه نفسه في أوج سلطانه.

5. مسؤولية المرشد عن الإشراف على السُّلطات الثلاث:

ويمنح الدستورُ الوليّ الفقيهَ سلطةَ الإشراف على السُّلطات الرئيسية الثلاث، فالمادة 57 تنص على أنّ: «السُّلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السُّلطة التشريعية، والسُّلطة التنفيذية، والسُّلطة القضائية، وهي تمارس صلاحياتها بإشراف وليّ الأمر المطلق وإمام الأُمَّة...»⁽⁸⁾. ومع هذه السُّلطة الفوقية للمرشد يتلاشى واحد من أهمّ المبادئ الدستورية الأصلية، وهو مبدأ الاستقلالية والتوازن بين السُّلطات، الذي يحفظ للنظام السياسي قدرًا من المسؤولية المتبادلة، وضمانًا لعدم انحراف أو توغّل أيّ من السُّلطات على الأخرى.

وقد أخفقت كل المحاولات للحدّ من سُلطات المرشد، فهو يشرف على السُّلطات الثلاث، ويقوم بتعيين رئيس السُّلطة القضائية، وإقرار انتخاب رئيس الجمهورية أو عزله، وتعيين الأعضاء الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، وتعيين أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام. وتشمل صلاحيته كل شيء تقريباً، فهي في الدستور تمتدّ في العديد من بنود الدستور، بالإضافة إلى إحدى عشرة فقرة في المادة 110.

6. دور المرشد في تشكيل مؤسّسات الحكم الموازية:

يسهم المرشد في خلق مؤسّسات سياسية موازية يستطيع من خلالها أن يقوِّض المؤسّسات الأخرى، فالاستثناءات المقررة في الفصل التاسع تحرم السُّلطة التنفيذية من القدرة الفعلية على ممارسة مهامها وتحمل مسؤولياتها، فالرئيس لديه صلاحيات واسعة لكن صلاحيات المرشد الأعلى يمكن أن تجبّ هذه الصلاحيات وتلغيها⁽⁹⁾، كما أن اختياره واختيار أعضاء السُّلطات الثلاث يتم من خلال عملية فلترة تقوم بها مجالس يهيمن عليها المرشد والفقهاء، بما يجعل قنوات التمثيل السياسي المتاحة داخل النظام على المستويات الوطنية والمحلية مفتوحة فقط أمام العناصر المقبولة لدى القيادة ممثلةً في المرشد، ويقوم بهذا الدور مجلس صيانة الدستور الذي يختار المرشد نصفَ أعضائه ويرشح النصفَ الآخرَ رئيسُ السُّلطة القضائية الذي يعيِّنه المرشد⁽¹⁰⁾.

لا شكّ أنّ الدستور يوفّر للمرشد من خلال المؤسّسات الموازية في النظام السياسي القدرة على تقييد سياسات أيّ رئيس وحكومة لهما توجُّهات ذات طابع إصلاحيّ، فيستخدم القضاء

لضرب الصحافة المعارضة وملاحقة الرموز الإصلاحية والنشطاء السياسيين، هذا ناهيك بالأذرع الأمنية والعسكرية التابعة مباشرة للسلطات المهيمنة بقيادة المرشد⁽¹¹⁾.

ويستمرّ المرشد في منصبه مدى الحياة، إلى أن يعجز عن أداء وظائفه أو يموت، حينها يقوم مجلس الخبراء باختيار البديل بأسرع وقت⁽¹²⁾. في الواقع، يجد المدقّق في الدستور الإيراني أمامه جمهوريةً دينيةً عقائديةً يقودها المرشد، أمّا بقية السلطات فتدور في فلكه.

7. عزل وتعيين الرئيس:

منحت التعديلات الدستورية التي أُجريت في عام 1989 المرشد الحقّ في بسط سيطرته على مؤسسات النظام الإيراني المختلفة. من الصلاحيات الممنوحة للمرشد، ما يُعرف بمرسوم التوقيع على تنصيب رئيس الجمهورية، أو مرسوم استلام وتولي رئاسة الجمهورية، ووفقًا للفقرة التاسعة من المادة 110 من الدستور الإيراني، فإنّ هذا المرسوم يقع ضمن صلاحيات المرشد، وفي حال عدم تنفيذه فإنّ الرئيس المنتخب لن يكون بإمكانه أداء القسّم الرئاسي وممارسة مهامّه كرئيس لإيران.

وتتبع فلسفة هذا المرسوم من أنّ المرشد هو نائب الإمام المهديّ في عصر غيبته، وبالتالي يتعيّن على رئيس السُلطة التنفيذية أن يحصل على إذنه أو موافقته قبل مزاولته عمله كرئيس للبلاد، وإلاّ فإنه سيكون فاقداً للشرعية والأهلية⁽¹³⁾.

وفي ما يتعلق بعزل رئيس الجمهورية، فإنّ الدستور الإيراني منح المرشد هذا الحقّ بطريقتين:

الأولى: تتم وفقاً للفقرة الثانية من المادة 89 من الدستور الإيراني، فإذا صوّتت ثلث عدد النواب على الأقل لاستجواب رئيس الجمهورية في مجلس الشورى الإسلامي بشأن مسؤولياته التنفيذية وإدارة الأمور التنفيذية في البلاد، فعلى رئيس الجمهورية أن يحضر إلى المجلس خلال شهر من طلب الاستجواب، ويعطي التوضيحات الكافية بشأن المسائل المطروحة، وعند انتهاء مناقشات النواب المعارضين والمؤيدين وجواب رئيس الجمهورية، إذا صوّتت أكثرية ثلثي النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية، يُرفع الأمر إلى المرشد للاطلاع والموافقة عليه.

الثانية: تمنح الفقرة 10 من المادة 110 من الدستور الإيراني الحقّ للمرشد الأعلى في عزل رئيس الجمهورية، بعد صدور حكم المحكمة العليا بمخالفته لوظائفه الدستورية.

وحتى إذا قرر رئيس الجمهورية تقديم استقالته لأي سبب من الأسباب، فيجب عليه تقديم هذه الاستقالة إلى المرشد، وعليه أن يستمرّ في تادية مهامّه إلى أن تُقبَل استقالته، وذلك وفقاً لما جاء في المادة 130 من الدستور الإيراني.

مما سبق يتضح أنّ الدستور الإيراني قد وُضِع بصورة تمكّن المرشد من الحدّ من السُّلطات والصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية، واستناداً إلى عدد من مواد هذا الدستور فإنّ المرشد بإمكانه التّدخّل بشكل مباشر أو غير مباشر في كل الشؤون المتعلقة برئاسة الجمهورية، كما أن المؤسسات التي يشرف عليها المرشد مثل السُّلطة القضائية والحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور والقوّات الأمنية والإذاعة والتلفزيون تلعب دوراً مؤثراً في الحدّ

من هذه الصلاحيات. ونتيجة لهذا الوضع دخل معظم الرؤساء الذين حكموا إيران ما بعد الثورة في خلافات مع المرشد الأعلى، ورغم أنهم لم يعترضوا بشكل صريح على استئثار المرشد بالقدر الأكبر من الصلاحيات، فإنهم عبروا عن ذلك بالمطالبة بمنحهم الصلاحيات الكافية التي تُعينهم على القيام بسُلطاتهم التنفيذية.

ثانياً: إشكاليات العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة

كشفت التفاعلات بين مؤسستي المرشد ورئاسة الجمهورية أبعاد الأزمة التي تعاني منها مؤسسة الرئاسة في ظلّ النظام السياسي الذي دشنته الثورة، وظهرت ملامح تلك الأزمة من خلال ما يأتي:

1. الصراع حول الصلاحيات:

على مدى العقود الأربعة الماضية من عمر النظام الإيراني، أثار معظم الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم إيران موضوع حدود سُلطاتهم الفعلية، وطالب معظمهم بمزيد من الصلاحيات بهدف المشاركة الفاعلة في السياسات والقرارات المصيرية والاستراتيجية الداخلية والخارجية للنظام الإيراني.

مطالبة الرؤساء الإيرانيين بمنحهم صلاحيات إضافية، بدأها الرئيس الأسبق أبو الحسن بني صدر الذي تولى الحكم في فبراير 1980، وأُطيح به في يونيو 1981، إذ طالب بني صدر مراراً بزيادة صلاحياته، ففي مايو 1981 اقترح بني صدر إجراء استفتاء عام في البلاد لحلّ الأزمات التي كانت تمرّ بها إيران آنذاك، لكن مقترحاته وتوجّهاته الليبرالية اصطدمت مع توجّهات مؤسس النظام الإيراني روح الله الخميني الذي عزله من منصبه

بعد أن سحب البرلمان الثقة منه بحجّة عدم الكفاءة السياسية⁽¹⁴⁾.
رئيس الجمهورية الثاني في النظام الإيراني، وهو المرشد الحاليّ
علي خامنئي، طالب كذلك بصلاحيات إضافية، إذ طلب من
الخميني في 1987 منح «مجلس إدارة الحرب» صلاحيات إضافية
في أثناء الحرب الإيرانية-العراقية لتوحيد جهة صنع القرار وتمكين
الرئيس من إصدار قرارات استثنائية بالمخالفة للقوانين، وهو ما
حصل بالفعل عندما وافق الخميني على منح المجلس الصلاحيات
اللازمة بهدف إدارة الظروف الصعبة التي كانت تمرّ بها إيران
في تلك الفترة جرّاء الحرب مع نظام صدام⁽¹⁵⁾.

أمّا الرئيس الأسبق محمد خاتمي فقد سعى كذلك خلال
فترته الرئاسية الثانية إلى زيادة صلاحياته والحدّ من صلاحيات
مجلس صيانة الدستور، وذلك لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي
وعد بها خلال حملاته الانتخابية، وقدم عام 2002 لائحتين
للبرلمان الإيراني بهدف التصديق عليهما، وهما «تعديل قانون
الانتخابات»، و«زيادة وتحديد صلاحيات الرئيس».

كان لسيطرة الإصلاحيين على مقاعد البرلمان عظيم الأثر في
التصديق على اللائحتين، لكنهما اصطدمتا بعقبة مجلس صيانة
الدستور، الذي درج على رفض معظم القوانين التي تتنافى
مع سياسات وتوجّهات المرشد والمحافظة الذين يلتفون حوله.
لم يكن رفض مجلس صيانة الدستور لهاتين اللائحتين بالأمر
المستبعد، لأنّ التصديق على لائحة تعديل قانون الانتخابات كان
سيؤدي إلى تحجيم عمل هذا المجلس ودوره في الإشراف على
جميع القوانين الصادرة من مجلس الشورى واعتمادها أو رفضها،

فضلاً عن إشرافه على جميع الانتخابات التي تجرى في إيران (الرئاسية، والبرلمانية، ومجلس الخبراء)، وتقييم المرشحين وإبداء رأيه بشأن أهليتهم للترشح. وكاد رفض مجلس صيانة الدستور لهاتين اللائحتين أن يُحدث أزمة بعد أن هدد خاتمي وعدد كبير من أعضاء البرلمان بتقديم استقالتهم.

لكن قام محمد خاتمي بسحب مشروع القرارين من البرلمان قبل قيام مجلس صيانة الدستور بتنفيذ المادة 112 من الدستور الإيراني، التي تمنح مجمع تشخيص مصلحة النظام الحقّ بالبتّ في أي مشروع قرار يصدّق عليه البرلمان ويرفضه مجلس صيانة الدستور، وبُردّت هذه الخطوة بعدم رغبة خاتمي في قيام مجمع تشخيص مصلحة النظام بإجراء تعديلات على اللائحتين، لكن على ما يبدو قام خاتمي بذلك بعدما فقد الأغلبية البرلمانية التي كانت تدعم مشروعه الإصلاحية، وذلك بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 20 فبراير 2004.

وبعد مرور نحو 32 سنة من مطالبة علي خامنئي بزيادة صلاحيات رئاسة الجمهورية لمواجهة الأوضاع التي كانت تمرّ بها إيران جرّاء الحرب مع العراق، ها هو الرئيس روحاني يطالب خامنئي الذي صار مرشداً للنظام الإيراني بمنحه صلاحيات خاصة لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تتعرّض لها إيران، والتي يرى أنها تشبه فترة الحرب⁽¹⁶⁾.

وبعدما فشل روحاني في انتزاع صلاحيات تمكّنه من مواجهة الأزمة، اقترح على المرشد أن يدير الحرب الاقتصادية التي تتعرّض لها إيران بنفسه، وأضاف: «لقد قلت للمرشد علي خامنئي إنّ

الوضع الذي تعيشه إيران شبيهه بظروف الحرب، ولأن البلاد تحتاج إلى قائد يقود هذه الحرب فإنني أقترح أن تقودها أنت؛ كونك قائداً للنظام والثورة، وإنَّ كلَّ المسؤولين سيكونون تحت قيادتك. وكان ردُّ المرشد مؤيداً لوصفي للوضع الاقتصادي الذي تمرُّ به إيران بالحرب، لكنه رأى أنَّ قائد الجبهة المعنية بقيادة المعركة التي تواجهها إيران يجب أن يكون هو رئيس الجمهورية نفسه وليس أحداً آخر غيره»⁽¹⁷⁾.

هذه الدعوة تحمل في طياتها اعتراضاً غير مباشر من جانب الرئيس روحاني على المرشد الذي يستأثر بصلاحيات تحدُّ من حركة الرئيس، وكأنَّ لسان حاله يقول لخامنئي: إمَّا أن تمنحني الصلاحيات اللازمة التي يجب أن يتمتع بها رؤساء الجمهورية، وإمَّا أن تدير البلاد بنفسك. كما أنها تعكس رغبة من الرئاسة في الحصول على بعض الصلاحيات من المرشد للخروج من الأزمات المتلاحقة.

ولا يُستبعد أنها كانت فرصة من جانب روحاني للدفاع عن سجلِّه الاقتصادي والتأكيد على أن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها إيران نتجت في المقام الأول عن العقوبات الأمريكية التي يصفها الرئيس روحاني بالحرب الاقتصادية، كما لا تخلو من محاولة لإلقاء الكرة في ملعب المرشد خامنئي وتحميله جزءاً من المسؤولية في تأزم الوضع الاقتصادي، وهروب الاستثمارات الأجنبية، والعقوبات الأمريكية.

جدد الرئيس روحاني في مايو 2019 مطالبه للمرشد بمنحه قدرًا من الصلاحيات، بالقول إنَّ مطالبته بحلِّ الأزمات يجب أن تكون

متناسبة مع حجم الصلاحيات الممنوحة له، لأن بعض الحلول الموجودة لحلّ هذه الأزمات لا تدخل في نطاق صلاحياته⁽¹⁸⁾.
عقب مطالبة روحاني بزيادة صلاحياته، وجّه 14 ناشطاً بياناً طالبوا فيه باستقالة المرشد وتغيير الدستور، واعتبروا أن رئاسة الجمهورية منصب شرفيٍّ والصلاحيات الممنوحة للرئيس صلاحيات اسمية، لأنه يُدار من قِبَل المرشد. وجاء في البيان أن رئيس الجمهورية ليس وحده الذي لا يتمتع بصلاحيات كافية في النظام الإيراني، بل إن البرلمان كذلك هو «برلمان صوريٍّ»، وإن السُّلطة القضائية غير مستقلة⁽¹⁹⁾.

لم تقف بعض القيادات الإصلاحية، مثل محمد رضا خياز ومهدي هاشمي طبا، عند الحدّ الذي وقف عنده الرئيس روحاني عندما شبّه الوضع الاقتصادي الحاليّ بفترة الحرب، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك باعتبارهم أنّ الوضع الراهن أسوأ من حرب السنوات الثماني بين إيران والعراق، وطالبوا بمنح روحاني وحكومته صلاحيات خاصة⁽²⁰⁾.

2. تقييد دور الرئاسة في اختيار الوزراء:

رغم أن الدستور الإيراني لم يُلزم الرئيس بالتشاور مع المرشد لاختيار الوزراء، لكن درج المرشد خلال السنوات الماضية على التّدخّل في اختيار بعض الوزارات مثل «الخارجية»، و«الداخلية»، و«الدفاع»، و«الأمن»، و«الثقافة والإرشاد». وللحيلولة دون اتهام المرشد بالتّدخّل في صلاحيات رئيس الجمهورية، أُشيرَ إلى أن هذه العملية تتم بـ«التنسيق مع المرشد لاختيار الحكومة الجديدة»، فقد كشف العضو الأصولي حميد رضا حاج بابايي، الذي كان حينها

عضوًا بالهيئة الرئاسية للبرلمان الإيراني، في أغسطس 2009، أن عملية اختيار وزراء الخارجية والداخلية والأمن والدفاع والثقافة تتم عبر التنسيق المباشر بين الرئيس والمرشد علي خامنئي⁽²¹⁾. أمّا إسحاق جهانغيري، النائب الأوّل للرئيس الإيراني حسن روحاني، فقد عبّر عن رجوع حسن روحاني إلى المرشد في أثناء تشكيل الحكومة في 2017⁽²²⁾.

وقد أثير موضوع تدخّل المرشد في اختيار بعض الوزراء لأول مرة عندما تحدّثت عنه وسائل الإعلام الإيرانية خلال فترة محمد خاتمي، إذ أوصى المرشد بتعيين عطاء الله مهاجراني وزيراً للإرشاد في حكومة خاتمي، لكن العلاقة ساءت بين المرشد ومهاجراني بسبب إصرار الأخير على رفض مطالب المرشد بإغلاق بعض الصحف، ووصل الخلاف بينهما إلى درجة اضطرّ على إثرها مهاجراني إلى تقديم استقالته التي قبلها محمد خاتمي في 2001⁽²³⁾.

ورغم الدعم الكبير الذي كان يلقاه أحمددي نجاد من خامنئي ووصفه له بأنه الأقرب لمبادئ الثورة من الرؤساء الذين سبقوه، فضلاً عن دعمه اللامحدود لأحمددي نجاد في الانتخابات الرئاسية في 2009، التي اتهم فيها النظام بتزوير تلك الانتخابات لصالح أحمددي نجاد، فإنّ المرشد علي خامنئي تدخّل بشكل مباشر في حكومة أحمددي نجاد.

فبعد إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية في 2009، اختار أحمددي نجاد صهره اسفنديار رحيم مشائي ليكون نائبه الأول، لكن سرعان ما قُوبل هذا التعيين برفض واستنكار شديدين من المحافظين

في النظام الإيراني، ووجّه المرشد رسالة إلى الرئيس أحمددي نجاد طالبه فيها بإلغاء هذا التعيين، معتبراً أن تعيين مشائي في هذا المنصب «يتعارض مع مصلحة أحمددي نجاد ومصلحة حكومته، وسوف يثير انقساماً وسط أنصاره». وتحت وقع هذا الرفض اضطرّ مشائي إلى تقديم استقالته بعد 8 أيام فقط من تعيينه⁽²⁴⁾. نشب خلاف آخر بين المرشد وأحمددي نجاد في أبريل 2011 عندما قرر الأخير إقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي، لكن خامنئي أمر بإعادة مصلحي إلى منصبه، الأمر الذي تسبّب في حرج شديد للرئيس أحمددي نجاد الذي تغيّب عن حضور اجتماعين حضرهما مصلحي، واعتكف في منزله لمدة 11 يوماً، لكنه تلقى تحذيرات شديدة من المتشددین الذين مارسوا ضغوطاً عليه، فعاد على إثرها إلى مزاولة نشاطه⁽²⁵⁾.

استمرّ تدخل المرشد في اختيار الوزراء كذلك في حكومتي روحاني الأولى والثانية، فبعد اكتمال القائمة النهائية لوزراء الحكومة، التي قدّمها الرئيس روحاني عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية في 2013، كثر الحديث عن رفض المرشد لعدد من الوزراء المقترحين في تلك القائمة، ومنهم علي يونسى المرشح لوزارة الأمن، وأحمد مسجد جامعي لوزارة الإرشاد، وجعفر توفيقى لوزارة العلوم، وحسين علايي لوزارة الدفاع.

وقد أكّد العضو بالبرلمان الإيراني علي مطهري، في أكتوبر 2013، خبر رفض المرشد الوزير المقترح لوزارة العلوم والبحوث والتكنولوجيا، بعدما كشف مطهري أن الرئيس روحاني كان مُصِراً على اختيار جعفر توفيقى لوزارة العلوم لكنّ المرشد رفض

هذا المقترح⁽²⁶⁾. وجاء قرار رفض توفيقني على الرغم من أن وزارة العلوم ليست من ضمن الوزارات الخمس التي يجب على الرئيس أن ينسّق مع المرشد حولها للحصول على موافقته، ما يعني احتمالية تدخّل المرشد في اختيار عدد آخر من الوزراء.

3. الضغط بصلاحيّة عزل الرئيس:

على مدى أربعين عاماً من عمر النظام الإيراني، لم يُعزل سوى رئيس واحد وهو أبو الحسن بني صدر في يونيو 1981، ومنذ ذلك التاريخ ظلّت قوّة صلاحيّات المرشد وهيمنة المتشدّدين على صناعة القرار سيقاً مسلطاً على رقاب رؤساء الجمهورية، لهذا لم يتخلّ خامنئي عن تهديد أيّ رئيس بالعزل ممن لا تنسجم سياساتهم مع توجّهاته وتوجّهات المتشدّدين الذين يمثّلهم. ومؤخراً اتجه خامنئي إلى التلويح بإمكانية عزل الرئيس روحاني في حال تسببت سياساته في حدوث انقسام داخل المجتمع الإيراني⁽²⁷⁾، وذلك على خلفية برنامج الإصلاح الذي كان يتبناه روحاني، والذي كان من ضمنه تقليص الدور الاقتصادي للحرس الثوري، وإعادة هيكلة الاقتصاد بصورة تؤدي إلى وقف تزايد دور المؤسسات الموازية في السيطرة على مفاصل الاقتصاد، بل تعرّض الرئيس للاستجواب في مجلس الشورى ووُجّهت إليه انتقادات أرغمته على التخلي عن بعض سياساته وجعلها أكثر انسجاماً مع تطلّعات المتشدّدين.

4. عرقلة برامج الإصلاح:

تبئى معظم الرؤساء الإيرانيين خلال العقود الأربعة الماضية من عمر النظام السياسي الإيراني مشاريع إصلاحية طموحة، سواء اقتصادية أو سياسة أو ثقافية أو اجتماعية، لكن قوّضت جميعها

من قِبَل المرشد الإيراني أو المؤسَّسات التابعة له، فقد كان لأبي الحسن بني صدر مشروع لإصلاح النظام الإيراني عبر إعادة بناء مراكز السُّلطة، والقضاء التدريجي على الحرس الثوري والمحاكم الثورية ودمجها في المؤسَّسات الحكومية الرسمية، فضلاً عن الحدِّ من دور رجال الدين، وتنمية الاقتصاد الإيراني. لكن كان واضحاً أنّ هذه الإصلاحات بعيدة المنال في ظلِّ الروح الثورية التي كانت تسيطر على المشهد السياسي الإيراني في ذلك الوقت. كانت جهود هاشمي أكبر رفسنجاني الإصلاحية اقتصادية أكثر من كونها سياسية، ويعود تركيزه على الجانب الاقتصادي نسبة إلى تزامن دورته الرئاسية الأولى مع فترة إعادة إعمار إيران من الدمار الذي لحق باقتصادها وبنيتها التحتية جرّاء حربها مع نظام صدّام حسين. عُرِف البرنامج الإصلاحي الذي سعى رفسنجاني إلى تطبيقه بـ«برنامج الإصلاح الاقتصادي»، ويقوم على استقرار النظام الاقتصادي من خلال معالجة الأزمات الأساسية التي تواجهه، بما في ذلك الفجوة بين الدخل الحكومي والإنفاق، والفجوة بين العرض والطلب، والفجوة بين الصادرات والواردات، إضافة إلى إحداث تحوُّل في التجارة الخارجية من أجل تحويل الاقتصاد الإيراني المغلّق إلى اقتصاد ديناميكيّ يمكنه التكيف مع تطوُّرات السوق العالمية، كما هدف المشروع إلى تشجيع تصدير المنتجات الإيرانية بدلاً من تصدير المواد الخام، فضلاً عن التركيز على السوق، وذلك لدور الرئيس في التخصيص الأمثل للموارد، وتحرير النشاط الاقتصادي، وخصخصة الوحدات الإنتاجية في الدولة.

كانت هنالك قناعة لدى رفسنجاني بأن عملية الإصلاح الاقتصادي تتطلب الانفتاح على العالم وإقامة علاقات طبيعية مع دُولِهِ، لكن هذا التصوّر اصطدم بموقف المرشد الذي كان يرفض أيّ إصلاح اقتصاديٍّ يُبنى على التعامل مع الخارج.

الرئيس محمد خاتمي أكثر الرؤساء الإيرانيين الذين تبوّأوا فكرة إصلاح النظام الإيراني، لكن مشروعه الإصلاحية قُوبِلَ بمعارضة شرسة من المرشد والمحافظين، ووُضِعَ أمامه العديد من العراقيل التي حالت دون تحقيقه. وكما قال خاتمي نفسه إنّ حكومته كانت تتعرض لأزمة جديدة كل 9 أيام⁽²⁸⁾، منها ما عُرف بالاغتياالات المتسلسلة، واقتحام المدينة الجامعية التابعة لجامعة طهران، وإغلاق الصحف، واعتقال ومحاكمة الناشطين السياسيين، وقمع الطلاب والأساتذة، وقمع المؤسّسات المدنية المستقلة مثل الأحزاب، والمحامين، والمؤسّسات العلمية والبحثية والثقافية.

أمّا بالنسبة إلى الرئيس حسن روحاني، فقد أعلن منذ الوهلة الأولى أنه بصدد إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، ولتحقيق هذا الهدف تبوّأ عدداً من أفكار ورؤى التيار الإصلاحية، الأمر الذي دفع الإصلاحيين إلى التصويت له، ومِنَ ثَمَّ فوزه بمنصب رئيس الجمهورية. ولكن بعد مرور أكثر من 6 سنوات من رئاسته لإيران، تشير الشواهد إلى إخفاقه كبقية الرؤساء الذين سبقوه في تنفيذ وعوده الإصلاحية.

وقد دفعت الظروف التي كانت تعمل في ظلّها حكومة روحاني، المحسوبة على الإصلاحيين، النائبَ الأوّل لرئيس الجمهورية الإيرانيّ إسحاق جهانغيري إلى التطرُّق من جديد إلى حدود

صلاحية الحكومة في إقرار الميزانية والمخصصات الإلزامية لبعض المؤسسات من الميزانية، رغمًا عن الحكومة أو دون موافقتها⁽²⁹⁾، فضلاً عن تساؤله عن المؤسسة أو المرجع الذي ينبغي أن يكون مسؤولاً عن الانحراف في كيفية تخصيصها وإنفاقها، بما يعكس الصراع الداخلي بين الرئيس والحكومة من جهة، وبين المرشد والأجهزة التابعة له والحرس الثوري وغيرها من المؤسسات التي تعمل بمعزل عن سيطرة الحكومة من جهة أخرى، وتحديدًا دورها في إقرار السياسة العامّة وتوجيه أوجه إنفاق الميزانية رغمًا عن الرئاسة وتوجّهاتها.

لقد كان المرشد والمؤسسات الموازية التي يتحكم في قراراتها حجرَ عثرة أمام أيّ مشروع إصلاح لا يتوافق مع توجيهات المرشد والمؤسسات التابعة له، وقد كان لذلك انعكاسات على الأداء الاقتصادي، وعلى الفاعلية السياسية، بل على شرعية النظام التي تتآكل مع الوقت. لقد أدير الاقتصاد بصورة شعبية وبلا رؤية شاملة تحت تسميات «اقتصاد المقاومة» و«الاكتفاء الذاتي» و«الاستغناء عن الخارج»، مما دفع الأوضاع في النهاية إلى التأزم الداخلي، وبات النظام أمام حالة غضب شعبيّ واحتجاجات واسعة النطاق، آخرها الحركة الواسعة مطلع عام 2018، والاحتجاجات الفئوية المتواصلة في عديد من المدن تحت وطأة الإخفاق على عدة مستويات منذ ذلك التاريخ، والأهمّ من ذلك حالة التنمية في إيران بوجه عام، التي يعزو النظام إخفاقه في تحقيقها إلى الضغوط والعقوبات الخارجية، مع عدم الالتفات إلى الإعاقات الهيكلية داخل النظام، التي من ضمنها الصراع بين مؤسّساته،

وأهمّها الصراع بين المرشد والرئاسة.

5. التلويح بتغيير النظام الرئاسي إلى برلماني:

لعب خامنئي دوراً حاسماً في تغيير شكل الحكم من النظام القائم في حينه، الذي كان على قمة سلطته التنفيذية شخصان، هما الرئيس ورئيس الوزراء، إذ ألغى منصب رئيس الوزراء، بعد تغيير الدستور الإيراني عام 1989، وظهرت رغبة خامنئي في تغيير النظام القائم إلى رئاسي منذ أن كان رئيساً لإيران بسبب الخلافات العديدة التي نشبت بينه وبين رئيس الوزراء حينها، مير حسين موسوي، حول طريقة إدارة الحكومة.

عاد خامنئي في 2011، أي بعد عامين من أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في 2009، للقول بأنه لن يمانع إذا تقرر الرجوع إلى النظام البرلماني⁽³⁰⁾ الذي كان قائماً في إيران حتى عام 1989، عندما تم إلغاؤه في التعديلات الدستورية وفوّضت صلاحيات رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية.

شكّل حديث خامنئي عن عدم ممانعته في تحوّل النظام الرئاسي إلى برلماني أرضية مناسبة لبعض الأصوليين، واعتُبر بمثابة ضوء أخضر للمضي قدماً في المطالبة بتغيير النظام. من أبرز الأصوليين المدافعين عن فكرة استبدال نظام الحكم في إيران، وزير الثقافة في حكومة أحمددي نجاد، والعضو الحالي بمجمع تشخيص مصلحة النظام، محمد صفار هرندي، الذي طالب بتحويل كلام المرشد حول تغيير النظام الرئاسي إلى واقع⁽³¹⁾.

وعلى الرغم من أن رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني يعتقد أن النظام الرئاسي له محاسن كثيرة، فإنه يرى أن النظام

البرلماني سيؤدي إلى تماسك السلطات الثلاث، وسيخلق مزيداً من الانضباط في المؤسسات السياسية، كما أن البرلمان سيكون أكثر راحة في التعامل مع رئيس الوزراء، وبإمكانه الحد من صلاحياته⁽³²⁾.

ورغم هذا التأييد فإن عدداً من الأصوليين أبدوا موقفاً رافضاً لهذا المقترح، منهم رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون السابق عزت الله ضرغامى، الذي اعتبر أن النظام البرلماني سيقوّض الحكم الجمهوري. أمّا عضو البرلمان الإيراني أبو الفضل أبو ترابي فقال إنّ المرشد الأعلى لم يقل إنه يريد إقرار ذلك، بل قال إنه لن يمانع إذا تقرّر التحوّل إلى النظام البرلماني⁽³³⁾.

لكنّ الدعوة إلى تغيير نظام الحكم لاقت معارضة، لا سيّما من التيار الإصلاحى الذي يرى أن موضوع استبدال النظام الرئاسى حرب جديدة يستخدمها الأصوليون لإزاحة روحانى والإتيان بحكومة متشددة تحكم البلاد بقبضة حديدية، وتبعد الإصلاحيين عن مؤسسات الحكم.

إضافة إلى مواقف المؤيدين والرافضين لمشروع تغيير النظام الرئاسى إلى برلمانى، ظهرت أصوات أخرى أثارَت بعض المخاوف من تسبّب إلغاء منصب الرئيس في تقويض مفهوم «الجمهورية»، وهذا كان خط الراحل هاشمى رفسنجانى، الذي كان يرى أنّ «الجمهورية» و«الإسلامية» هما الركبان الأساسيان اللذان يقوم عليهما النظام الإيرانى، وأنّ هذين الركبين غير قابلين للتغيير، وأن تغييرهما مخالف للقانون ويتطلب إجراء تعديل في الدستور⁽³⁴⁾.

6. غياب المسؤولية السياسية:

على الرغم من أن الرئيس يجسّد مضمون السيادة الشعبية من خلال إسناد السُلطة إليه عبر الانتخابات الشعبية المباشرة، ومِن ثَمَّ فإنّ لديه المسؤولية السياسية كاملة، باعتباره رأس السُلطة التنفيذية والمسؤول عن القرارات والخطط والبرامج والمشاريع التي تقوم بها حكومته، غير أنه من الإجحاف في ظلّ هيمنة المرشد على مفاصل النظام ومراكز قوته تأكيد المسؤولية السياسية للرئيس باستثناء هامش يحدّد سقفه المؤسّسات الموازية التي يدير من خلالها المرشد النظام، فكما ذكر سابقاً تعطلت كل مشاريع الرؤساء، واصطدمت برامجهم الطموحة بإرادة المرشد. ليس هذا وحسب، بل تعمّد المرشد تحميل أيّ رئيس وحكومته المسؤولية، على الرغم من أنه الموجّه الفعليّ للسياسات.

جسّد الاتفاق النووي الموقع في 2015 نموذجاً مثاليّاً لهذا الوضع، إذ شرعت حكومة روحاني في توقيع الاتفاق بمباركة من المرشد ومن كل مؤسّسات النظام، ولم يكن لروحاني أن يقدم على هذه الخطوة دون اعتمادها من مؤسّسات النظام التي يديرها المرشد، بما فيها مجمع تشخيص مصلحة النظام، والحرس الثوري، ومؤسّسة المرشد نفسها، لكن بعدما تعرّض الاتفاق لانتكاسة بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في مايو 2018 والسياسة المتشددة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه إيران، نأى المرشد بنفسه عن هذا الفشل وحمل روحاني وحكومته المسؤولية، وتملّص من المسؤولية السياسية عن الأوضاع المعيشية التي ساءت، والاحتجاجات الشعبية التي اندلعت نتيجة تداعيات

هذا الفشل. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تم إخضاع روحاني نفسه وحكومته للمساءلة وفُرض عليه التخلّي عن مطالبه بالإصلاح الاقتصادي، والأدهى أنّ الحرس الثوري اكتسب مزيداً من المكاسب الاقتصادية بدلاً من تقليص دوره الاقتصادي. لقد نجحت مؤسسة المرشد في تدوير العملية السياسية وإدارة تفاعلاتها من خلال ازدواجية جهات صناعة القرار، التي خلقت معها ازدواجية مماثلة في المسؤولية السياسية، ويظل المرشد في ظل هذه الازدواجية ووفقاً لمكانته المقدّسة منزهاً عن الخطأ، بينما تتحمّل الحكومة المكبلة بالأساس كل المسؤولية.

ثالثاً: نتائج وتداعيات الصراع بين المرشد ورئاسة الجمهورية على فاعلية النظام السياسي

بناءً على طبيعة العلاقة غير المتوازنة والصراع بين مؤسّستي المرشد والرئاسة، ظهر عدد من الإشكاليات داخل النظام السياسي الإيراني، منها ما يأتي:

1. ضعف القيم والمبادئ الجمهورية:

خلقت محاولة إضفاء طابع متوازن على الدستور الإيراني في عام 1979، ليكون عصرياً، شكلاً فجاً من التناقضات، فضلاً عن فجوة كبيرة بين النص والواقع، فالنظام السياسي يتألف من قطبين متقابلين: الشريعة (القانون الإسلامي) ويمثلها المرشد الأعلى، والجمهورية (إرادة الشعب) ويمثلها رئيس الجمهورية. وفي حين ترمز الانتخابات إلى الجمهورية (حكم الشعب)، تمثل الشريعة القطب الديني للبنية السياسية، التي تضمن حكم رجال الدين وتقوِّص دور الشعب.

وَفَقَّاً لِلْمَادَّةِ 4 مِنْ الدِّسْتُورِ، فَإِنَّ كُلَّ القَرَارَاتِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لِلشَّرِيعَةِ، وَمَنْ سَيَحْدُدُ ذَلِكَ هُمُ الفُقَهَاءُ، إِذْ تَنَصَّ عَلَى أَنَّهُ «يَجِبُ أَنْ تَكُونَ المَوَازِينُ الإِسْلَامِيَّةُ أَسَاسَ جَمِيعِ القَوَانِينِ والقَرَارَاتِ المَدِينِيَّةِ وَالجَزَائِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالعَسْكَرِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَغَيْرِهَا. هَذِهِ المَادَّةُ نَافِذَةٌ عَلَى جَمِيعِ مَوَادِّ الدِّسْتُورِ والقَوَانِينِ والقَرَارَاتِ الأُخْرَى إِطْلَاقًا وَعَمُومًا، وَيَتَوَلَّى الفُقَهَاءُ فِي مَجْلِسِ صِيَانَةِ الدِّسْتُورِ تَشْخِيسَ ذَلِكَ»⁽³⁵⁾.

وَإِذَا كَانَتْ كَلِمَةُ «الْجُمْهُورِيَّةُ» تَعْنِي «دَوْلَةً دِيمُقْرَاطِيَّةً حَدِيثَةً» تَرْتَكِزُ عَلَى سِيَادَةِ الشَّعْبِ، وَالتَّمثِيلِ وَالْمِشَارَكَةِ مِنْ خِلَالِ الاِقْتِرَاعِ العَامِ، وَفِصْلِ السُّلْطَاتِ التَّنْفِيزِيَّةِ وَالتَّشْرِيعِيَّةِ وَالقَضَائِيَّةِ، فَإِنَّ الجُمْهُورِيَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ مِنَ الوَاضِحِ أَنَّهَا تَنَاقُضُ ذَلِكَ تَمَامًا، بَلْ يَتَنَاسَبُ بِصُورَةٍ وَاضِحَةٍ مَعْنَى الجُمْهُورِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ الإِيرَانِيَّةِ مَعَ البَنِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ الشَّيْعِيَّةِ⁽³⁶⁾.

بِهَذَا لَمْ يَكُنِ النِّظَامُ الإِيرَانِي بَعْدَ الثَّوْرَةِ جُمْهُورِيًّا بِالمَعْنَى المَتَعَارِفِ عَلَيْهِ فِي الأنْظُمَةِ الجُمْهُورِيَّةِ الَّتِي يَتَحَدَّدُ النِّظَامُ السِّيَاسِي فِيهَا وَفَقَّ أَحَدَ الأشْكَالِ المَتَعَارِفِ عَلَيْهَا فِي النِّظْمِ السِّيَاسِيَّةِ الحَدِيثَةِ، سِوَاءَ كَانِ رِئَاسِيًّا أَوْ بَرْلَمَانِيًّا أَوْ مَخْتَلَطًا. فَالطَّبِيعَةُ الإِسْلَامِيَّةُ لِلحُكُومَةِ كَمَا تَصَوَّرَهَا الخَمِينِي، كَانَتْ أَقْرَبَ إِلَى الحُكْمِ الشُّيُوقْرَاطِي مِنْهُ إِلَى الحُكْمِ الدِيمُقْرَاطِي بِالمَعْنَى الغَرْبِي المَتَعَارِفِ عَلَيْهِ، إِذْ غَابَتْ قَوَاعِدُ وَمَبَادِئُ أُسَاسِيَّةٌ مُرْتَبِطَةٌ بِبَنِيَّةِ نِظْمِ الحُكْمِ الحَدِيثَةِ وَقِيمِهَا وَأَدْوَاتِهَا وَأَلْيَاتِ عَمَلِهَا، وَمِنْهَا: الفِصْلُ بَيْنَ السُّلْطَاتِ، وَالسِّيَادَةُ الشَّعْبِيَّةُ، وَتَدَاوُلُ السُّلْطَةِ، وَحُرِيَّةُ الرَّأْيِ، وَالشَّفَافِيَّةُ، إِلْخَ، وَهُوَ مَا انْتَقَتْ مَعَهُ الطَّبِيعَةُ الجُمْهُورِيَّةُ لِلحُكُومَةِ وَأَصْبَحَتْ أَقْرَبَ إِلَى

الحكم الديني، على الرغم من التصور والانطباع الذي دأب النظام على إقناع الآخرين به.

2. تحجيم دور مؤسّسة الرئاسة في توجيه السياسة العامة:

على الرغم من أن الرئيس يأتي على رأس السُلطة التنفيذية، لكن واقعياً هذا ليس ممكناً، إذ إنّ تحديد أولويات السياستين الداخلية والخارجية، واتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالحرب والسلم، يدخل في نطاق صلاحيات المرشد. إضافة إلى ذلك، يعتبر المرشد هو القائد الأعلى للقوّات المسلحة الإيرانية بمكوناتها الثلاثة (الجيش والحرس الثوري وقوى الأمن الداخلي)، فضلاً عن إشرافه المباشر على مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون، ودوره في اختيار رئيس السُلطة القضائية.

تغوُّلاً على صلاحيات الرئاسة، تستولي مؤسّسة المرشد على كل الصلاحيات المتعارف عليها لرئيس السُلطة التنفيذية في النظم السياسية المعاصرة، إذ لا تتوقف سيادة المرشد عند مكانته الروحية والدينية، بل منحه الدستور كل الصلاحيات ليكون الحاكم الفرد المهيمن على النظام برُمَّته.

ما يتبقى من صلاحيات رئاسية يصطدم بثنائية الانتخاب والتعيين التي تسيطر على الحياة السياسية الإيرانية، إذ تبقى هي العائق الأكبر أمام الرؤساء الإيرانيين. والمقصود بهذه الثنائية أن بعض المؤسّسات في النظام الإيراني يتم انتخابها من قبل الشعب مثل رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ومجلس الخبراء، وفي المقابل هناك مؤسّسات يتم اختيار أعضائها أو رؤسائها بالتعيين المباشر أو غير المباشر من قبل المرشد علي خامنئي،

وتُمنح صلاحيات واسعة، مثل رئيس السُّلطة القضائية ورئيس وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام، إضافة إلى مجلس صيانة الدستور. وعلى مدى الثلاثين عامًا الماضية، التي تربّع فيها المرشد خامنئي على عرش النظام الإيراني، مثلت المؤسسات المعينة إحدى أهم أدوات المرشد للسيطرة على مؤسسات النظام الإيراني. وما لم يتم إجراء تعديل في الدستور الإيراني، خصوصًا البنود المتعلقة بهذه الازدواجية، فإن المطالبة بمنح صلاحيات إضافية ستظل دون جدوى.

انطلاقًا من هذا الواقع يرى بعض الإصلاحيين أنه كان من الأولى للرئيس روحاني خلال السنوات الست، بداية من 2013، العمل على تعديل الدستور وتقوية المؤسسات المنتخبة في مواجهة المؤسسات المعيّنة بدلاً من المطالبة بصلاحيات خاصة. وهنا يريد الإصلاحيون القول إنه حتى إذا حصل روحاني على الصلاحيات الخاصة التي يطالب بها فإن هناك مؤسسات نافذة في النظام الإيراني ستمنعه من الاستفادة بهذه الصلاحيات⁽³⁷⁾.

3. تعطيل الآلية الديمقراطية:

تعني كلمة «الجمهورية» أن جميع الناس شاركوا في تأسيس الحكومة ولعبوا دورًا في إدارة المجتمع والحكومة من خلال انتخاب مسؤولي الحكومة والمشاركة في المجالس الشعبية، والواقع أن هناك خللاً في تجسيد مؤسّسة الرئاسة لمبدأ السيادة الشعبية في إيران. شكلياً، يتنافس الإصلاحيون والمحافظون، لكن لا يوجد لهذا التنافس صدى واقعي ومؤسسي على المستوى الاجتماعي، فالنظام بقيادة المرشد لا يسمح لأي تيارات سياسية بحرية العمل إلا لتلك

المؤمنة بولاية الفقيه، ومِن ثَمَّ فَإِنَّ المجال العام والتنافس على منصب الرئاسة يحتلّه تماماً مجموعة من الأشخاص والأفكار بينها تباين شكليّ.

على هذا الأساس ورغم وصول بعض الشخصيات الإصلاحية إلى السُّلطة، لكن الدستور نفسه قيّد قدرة هؤلاء في ظلّ سلطة الإشراف الواسعة للمرشد والمؤسّسات التابعة له. لهذا فإنّ الحكومات قد تعاني من الشلل نتيجة للتناقض الدستوري الذي ينص على حكم إيران الديني وشبه الديمقراطي على حد سواء، فهناك تناقض بين الممثلين المنتخبين للشعب وممثلي الإمام غير المنتخبين. وهنا نلاحظ أنه على الرغم من أن الدستور الإيراني سمح للإصلاحيين مثل محمد خاتمي بالصعود السياسي بناءً على أفكار أكثر تقدمية، ومن داخل مؤسّسات النظام، لكن النظام نفسه قيّد حركته في النهاية، وأعاد إنتاج النظام الاستبدادي بصور مختلفة، وربما بنسخ أكثر تشدداً.

4. التلاعب بالدستور وبطبيعة النظام:

تتصاعد مطالب التيار المتشدد بإقرار النظام البرلماني بدلاً من الرئاسي، ويبدو أن المنادين بتغيير النظام الرئاسي إلى برلماني يسعون إلى إلغاء الانتخابات الرئاسية، وإلغاء منصب رئيس الجمهورية، وهو ما يقلل من دور ومشاركة الشعب في السُّلطة، وإذا تم التحوّل إلى النظام البرلماني فإنّ المرشد سوف يلعب دوراً أكبر في اختيار رئيس الوزراء، في حين أن النظام البرلماني يتطلب وجود تعددية حزبية حقيقية، وهو ما يتوفر في إيران بصورة حقيقية.

ويبدو من الواضح أن المرشد يهدف من وراء هذا المشروع إلى إحكام قبضته على النظام، واختيار رئيس وزراء يكون داعماً لسياساته وتوجيهاته ومطيعاً في تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية. وإذا كان الرئيس المنتخب يجب تحمُّله لمدة 4 سنوات، وقد تمتد هذه المدة إلى 8 سنوات كما حدث لمعظم الرؤساء (علي خامنئي، وهاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، ومحمود أحمدي نجاد، وحسن روحاني الذي تبقت له سنتان لإكمال فترته الرئاسية الثانية)، لكن استبدال نظام الحكم سوف يمكِّن المرشد من استبدال رئيس الوزراء في أي وقت يرى فيه أنه غير كفؤ أو ضعيف أو خالف توجيهاته وسياساته.

5. تشوُّه نمط التنمية واتساع نطاق الفساد:

نتيجة لفشل الرؤساء المتعاقبين في تنفيذ برامجهم الإصلاحية، فقد تشوُّه نمط التنمية القائم، وتمت إدارة الاقتصاد بخليط من السياسات التي تجمع بين سيطرة الدولة وبعض سياسات التحرير الاقتصادي، وذلك تماشياً مع العقوبات الدولية المفروضة على النظام، والتي فرضت على النظام تبني سياسات اقتصادية تقودها الدولة، وهو بطبيعة الحال ما تسبب في تفشِّي الفساد بصورة جعلت إيران ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم. جدير بالذكر أن إيران من الدول التي ينتشر بها الفساد بصورة كبيرة، إذ تحتلّ -وَفَقَّاً لتقرير الشفافية الدولية لعام 2017- المرتبة 136 من أصل 175 دولة⁽³⁸⁾، كما كشف استطلاع رأي أجرته جامعة ميرلاند على أكثر من ألف إيراني أنّ 63.3% رأوا أن الفساد المحلي هو العائق الأكبر أمام الاقتصاد⁽³⁹⁾، وكذلك

صُنفت إيران الأولى عالمياً للعام الرابع على التوالي من ضمن 146 دولة في العالم في قائمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁽⁴⁰⁾، وهذا أمر متوقَّع في ظلّ غياب الشفافية وضعف قواعد المحاسبة داخل النُّظام الإيرانيّ، إذ إنّ دولة الفقهاء تُعلي من شأن الالتزام الشخصي على القاعدة القانونية المكتوبة، وهنا يجد رجال الدين والمسؤولون الحرّية في تصرفاتهم واختياراتهم بعيداً عن الحساب والمراجعة. وقد جلبت المحسوبة الأُسرية مصالح وامتيازات خاصّة لأفراد العائلة، تيسّر حصول أفراد العائلة على قروض وفرص عمل وتوظيف، بينما تعاني بعض الفئات والشرائح الاجتماعية من أجل توفير فرص عمل مناسبة، لا سيّما بين الشباب.

6. اتساع الفجوة بين الجماهير والنخبة:

هناك فجوة بين الإصلاحيين والكتلة الشعبية الحرجة، ولا سيّما من الشباب، فالشارع ينبض بمعارضة النظام ويطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، ويبحث عن عملية إصلاح واسعة، بينما يعمل الإصلاحيون في إطار الدور المحدّد لهم داخل النظام. وقد عكست شعارات المحتجّين خلال العام الماضي عدم الثقة الشعبية في أي من التيارات السياسية الإيرانية، كالشعار الذي خرج في احتجاجات مطلع 2018: «الإصلاحيون والأصوليون.. انتهت اللعبة الآن!»⁽⁴¹⁾. لهذا، لا تعدو تحركات الإصلاحيين داخل النظام عن كونها حركات بهلوانية في سيرك السياسة الإيرانية، ومشاركتهم تضيضي مزيداً من الشرعية على النظام وتظهره بأنه يحترم التنافس والديمقراطية. ويبدو أن الشارع بات يدرك ذلك الدور الوظيفي وأصبح لا فرق لديه بين محافظ وإصلاحيّ في ظلّ ولاية الفقيه.

لقد أصبح هناك إيمان شعبيّ واسع النطاق بعدم صلاحية النظام على وضعه الراهن، بل أصبح مطروحاً على الساحة مصطلح «الجمهورية الإيرانية» بديلاً عن «الجمهورية الإسلامية»، وذلك نتيجة إخفاق نموذج الدولة التي كرسها الخميني بعد الثورة.

ولعل تزامن الأوضاع المعيشية الصعبة مع وجود ممثل للإصلاحيين على رأس السُّلطة وهو روحاني، والتوظيف السياسي من جانب المحافظين للإخفاقات على أنها بسبب سياسة الإصلاحيين، جعلت الخسارة الكبيرة من نصيب الإصلاحيين. لكن على أي حال وصل الأمر إلى التآزم، وأصبحت شرائح مختلفة في المجتمع تعاني من ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة، وقد استنتجت أن اللعبة الانتخابية للإصلاحيين والأصوليين مجرد «دورات متكررة من الخداع»⁽⁴²⁾. وعلى ما يبدو، إيماناً من المحتجّين بشرعية شعاراتهم، وثقتهم في المؤيدين لهم، فإنهم يطالبون بإجراء استفتاء من خلال شعار «استفتاء، استفتاء، هذا هو شعار الشعب».

7. ضعف الكفاءة وتصدّع النظام:

إنّ الطبيعة الشكلية لمنصب الرئيس أدّت إلى إضفاء مزيد من الضعف على النُّظام السياسيّ الإيرانيّ، وأدّى عدم سيادة القانون وعدم وجود خطوط فاصلة بين السُّلطات إلى فشل أيّ محاولات لإصلاح النُّظام من داخله، بل إنّ بعض المحاولات واجهت مقاومة المؤسّسات والقيادات النافذة في النُّظام، ممّا خلق توتُّراً وصراعات بين أركانه، بلغت حدّ التخوين والاتهام بالفساد والرشوة. وتأتي

الرسالة التي وجَّهها الرئيس السابق أحمددي نجاد إلى المرشد حول عدد من ملفات الفساد، لا سيَّما في السُّلطة القضائية، تعبيراً عن هذا التصدُّع، إذ اتهم نجاد المسؤولين في السُّلطة القضائية وتحديداً عائلة لاريجاني «باستخدام سلطتهم في القمع والنهب والاختلاس والسطو على مال الدولة والشعب». ولم يكتفِ نجاد بتوجيه الاتهامات، بل طالب الجماهير بمواجهة «عصابات في مواقع صنَّع القرار»، اعتبرها تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية⁽⁴³⁾. كما أنَّ نشر نجاد «وثائق تُظهر مصادرة أراضٍ وأملاك وعقارات لصالح لاريجاني وعائلته وحاشيتهم»⁽⁴⁴⁾، يؤكد بدايةً ارتباط هذه العائلة بملفَّات فساد دون تحمُّل أدنى مسؤولية عن ذلك، كما يؤكِّد في الوقت نفسه مدى الخلافات التي يعاني منها النُّظام السياسي الإيراني، ويؤكِّد القلق من هذه التصدعات دخول قاسم سليمانی قائد فيلق القدس على خط الأزمة التي طالت انتقاد المرشد نفسه بعد الاحتجاجات، وتحذيره التيارات الداخلية «التي تحاول لعب دور المعارضة» من تصعيد نبرة انتقادها على هذا النحو⁽⁴⁵⁾.

رابعاً: مستقبل العلاقة بين المرشد ومؤسسة الرئاسة

تطرح الخلافات المتزايدة بين المرشد ومؤسسة الرئاسة أسئلة جوهرية حول مستقبل العلاقة بينهما، لا سيَّما في ظلِّ تصاعد المطالب بإجراء تعديلات على النظام السياسي بما يلغي هذا التناقض، ويكرِّس أحادية القرار والمسؤولية داخل النظام، ومن ثمَّ يمكن الإشارة إلى عدد من السيناريوهات، وذلك على النحو الآتي:

1. تكريس هيمنة المرشد:

ويقصد به اتجاه المرشد والمتشددين إلى تغيير طبيعة النظام من رئاسيٍّ إلى برلمانيٍّ بما يعنيه ذلك من زيادة هيمنة المرشد على النظام. لكن هذا التغيير قد لا يجلب نفعاً يوازي مكاسب بقاء الوضع القائم بالنسبة إلى المرشد، الذي يقود النظام فعلياً دون تحمُّل مسؤولية مباشرة، بل إنه يوظف وجود منصب الرئاسة ليمتص من خلاله أي فشل أو إخفاق يواجهه النظام، ويظل المرشد يقود من خلال وصاية استثنائية يوجِّه بها السياسات دون تحمُّل تبعاتها.

إنَّ هذه الثنائية تحفظ للنظام ماء وجهه دينياً وسياسياً بوصف المرشد صاحب مكانة رفيعة وقدسية خاصة، وبالتالي توفر الرئاسة غطاءً لخطايا النظام السياسية، ويظل الاحتفاظ بها يحقق مصلحة جوهرية في الحفاظ على بقاء النظام الإيراني على الرغم من كل ما يتعرض له من انتقادات.

وعلى الرغم من إمكانية تمرير المرشد لهذا التغيير فإنه لم يُقدِّم عليه، وهو ما يؤكد رغبة النظام في الحفاظ على تلك الثنائية.

لكن مع هذا قد تدفع الانتقادات المباشرة للمرشد، وتساعد مطالب من داخل النظام للحدِّ من صلاحيات المرشد، إلى تغيير بوصلة السياسة نحو تغيير النظام للتخلص مع عبء الانتقادات التي تتوالى من الرئاسة والمطالب المتواصلة بزيادة الصلاحيات، وتأثير هذه الانتقادات على شرعية ولاية الفقيه وتزايد الانتقادات لها على المستوى الشعبي، بوصفها صاحبة المسؤولية الحقيقية عن

الأوضاع التي وصلت إليها حالة الدولة في إيران داخليًا وخارجيًا. كما قد يؤدي غياب المرشد الحالي إلى تغيير في طبيعة النظام في ظل العديد من الأطروحات التي قد تدفع نحو توحيد مركز السُّلطة، بحيث يتولى المرشد القادم أو مجلس من الفقهاء مسؤولية رمزية ودينية وحسب، وتصبح المسؤولية السياسية في يد رئيس وزراء تُسند إليه المسؤولية السياسية كاملة. وقد يلعب الحرس الثوري دورًا بارزًا في مرحلة ما بعد خامنئي باعتباره القوة الفعلية الأكثر جاهزية والأكثر توغلاً داخل مؤسَّسات الدولة في إعادة هيكلة العلاقة بين السُّلطات لصالحه، لا سيَّما إذا كانت هناك بوادر تغيير في غير صالحه من جانب النخبة الإصلاحية المتحفظة على دوره السياسي والاقتصادي الواسع.

2. تخلُّص الرئاسة من عبء الازدواجية وغياب المسؤولية:

ويعني هذا السيناريو تفكيك الازدواجية التي يعاني منها النظام، والأخذ بمقتضيات النظام الرئاسي في ما يتعلق بالمسؤولية السياسية، وعدم تدخل المرشد في عمل الرئاسة، وإتاحة مساحة كافية لمثلي الشعب لتطبيق برامجهم الانتخابية وسياساتهم الإصلاحية، وتنفيذ سياساتهم دون عقبات أو وصاية أو إلغاء أو مراجعة من جانب المؤسَّسات الموازية غير المنتخبة، وهذا يتطلب تعديلًا جوهريًا على النظام القائم من خلال تعديل دستوري، يقرّ نظامًا حديثًا بعيدًا عن وصاية ولاية الفقيه، وقد يكون على غرار الأفكار التي طُرحت إبان الثورة الدستورية الإيرانية بوجود سلطة إشرافية للفقهاء على القوانين الخاصة بالشرعية.

قد يقع هذا التغيير من داخل النظام، فعلى الرغم من أن الخطوط الفاصلة بين التيارات السياسية في إيران غير واضحة، ويبدو أنها جميعاً تستقي من معين واحد وتصبّ في مسار بعينه، غير أن التيار الإصلاحى ورموزه وممثليه في الرئاسة والبرلمان، يجهرون ليل نهار بالخلل الذي يعتري النظام، نتيجة للقيود التي يضعها نظام ولاية الفقيه، فضلاً عن الفشل في الإدارة والفساد وتغوُّل بعض المؤسسات واتساع دورها، وضعف الصلاحيات المخوَّلة لممثلي الشعب لصالح ممثلي المرشد واتباعه.

كما قد يتم استغلال حالة الغضب الشعبى والشرعية الانتخابية في إضعاف أو تقليص هيمنة المرشد، لا سيّما أن أيديولوجيا النظام أصبحت محلّ انتقادات واسعة، وهناك قلق من داخل النظام على فقدان ولاية الفقيه لشرعيتها الشعبية، واحتمال تعرض النظام القائم لثورة قد تطيح به كما تمت الإطاحة بنظام الشاه، خصوصاً أن الثورة بعد أربعين عاماً تواجه تحديات عديدة في تحقيق أهدافها على المستويين الداخلى والخارجى.

3. سيناريو التعايش:

ويقصد به استمرار الوضع الراهن كما هو، وبقاء حالة التعايش الراهنة التي يتناوبها نوع من الشد والجذب من حين لآخر، لكن دون الدخول في عملية تغيير قد تقود إلى هيمنة إحدى المؤسّستين على الأخرى.

أربعون عاماً من هذا التعايش كفيّلة بأن تؤكّد على استمرار هذا النمط من العلاقة، باعتبار أنها تحقق أهدافاً وظيفية، منها تجديد النظام لخطابه وإعادة إنتاج لشرعيته من خلال شرعية

الانتخابات، لكن دون تغيير واقعي في السياسات والتوجهات، إضافة إلى حفاظ المرشد على مكانته من خلال الاختفاء خلف مؤسسة الرئاسة التي تتحمل مسؤولية شكلية أمام الجماهير عن القرارات التنفيذية، كما تسهم تلك الازدواجية على المستوى الخارجي في المراوغة والتملص من الالتزامات والاتفاقيات، إذ هناك جهة تمثل إيران في الخارج وتعقد الاتفاقيات وتقوم بمهام الدولة على المستوى الخارجي، لكن واقعياً هناك سلطة عليا خفية تدير كل الملفات الخارجية.

4. تغيير النظام:

ويقصد به تغيير النظام ككل أو بصورة جزئية، وهو أمر وارد في إطار عدد من المعطيات، منها اندلاع ثورة في إيران ضد النظام القائم، أو حدوث انقلاب من داخل النظام بعد رحيل خامنئي، وقد تقود الانقلاب النخبة العسكرية من الحرس الثوري، التي أصبح لديها مصالح واسعة، اقتصادية وسياسية، وستسعى للحفاظ على مكتسباتها. أو قد يعمل الحرس الثوري على توجيه النظام والسيطرة على السُّلطة من خلال إعادة إنتاج نسخة معدلة من نظام ولاية الفقيه، يهيمن من خلالها على المشهد السياسي ككل. وقد تؤدي استراتيجية المواجهة التي يتبناها النظام ضد الولايات المتحدة إلى تغيير نتيجة الدخول في مواجهة عسكرية غير محسوبة قد تعرض النظام لخسارة، أو قد تؤدي الضغوط إلى حالة استسلام، وبالتالي تآكل واسع لشريعة النظام وتقليص فرص بقائه على وضعه الاستثنائي الراهن.

خلاصة

لا شك أنّ الطبيعة الاستثنائية للنظام الإيراني بقدر ما وفّرت له قدرًا من المرونة للتعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية وإدارة العملية السياسية لصالح بقاء النظام واستمراريته، لكنها في الوقت نفسه هي واحدة من الإعاقات الحقيقية أمام عملية الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الحقيقية، ومن الوصاية إلى المسؤولية، وعامل من عوامل تراجع مؤشرات التنمية على كل مستوياتها.

ومع تزايد التحديات التي يواجهها هذا النظام في ظلّ هيمنة المرشد وتوغّل سلطاته على صلاحيات الرئيس، وفي ظلّ تمدّد المطالبات من داخل النظام نفسه وعلى المستوى الشعبي بضرورة معالجة هذه الإشكاليات، والمرحلة الحرجة المتوقعة في مرحلة ما بعد خامنئي، فإنّ تغييرًا حتميًا سوف يطرأ على العلاقة بين مؤسّستي المرشد والرئاسة.

سيحدّد مستقبل هذه العلاقة من خلال جملة من العوامل المترابطة، أهمها: قابلية النظام لعملية تغيير وإصلاح من الداخل والعلاقة بين مكوناته وأجنحته، وزخم الحراك الشعبي المطالب بالتغيير وحدوده، ومدى قدرة الحرس على توجيه دفة التفاعلات في الداخل لصالحه في مرحلة ما بعد خامنئي، بالإضافة إلى الضغوط والعقوبات الخارجية على النظام، إذ في ظروف ضاغطة معينة قد توجه هذه العوامل مجتمعة نحو عملية تغيير حقيقية بما يضبط العلاقة بين المؤسستين. أمّا غير ذلك فإنّ النظام سيحتفظ لنفسه بالطبيعة الاستثنائية، سواء بالبقاء على وضعه الراهن أو عبر تغيير شكليّ لحين مواجهته لتحديات غير معتادة.

المراجع والمصادر:

- (1) İsmail Kurun, Iranian political system Mullocracy, Journal of Management and Economics Research, (Portland: Hasto, Volume: 15, Issue: 1, January 2017), pp 119-120.
- (2) عبد الفتاح ماضي، حول سيادة الشعب والحاكمة، الجزيرة، (بلا تاريخ)، تاريخ الاطلاع: 15 مايو 2019. <http://cutt.us/r1eOq>
- (3) باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مركز الحضارة، (بلا تاريخ)، تاريخ الاطلاع 24 ديسمبر 2018. <http://cutt.us/KRwe4>
- (4) Viewpoints Special Edition, The Iranian Revolution at 30, (Washington, The Middle East Institute, January 2009), p 25-26.
- (5) S. Waqar Hasib, Op. cit ..., p 4.
- (6) Mohsen Kadivar, Ayatollah Khomeini's Political Theory and Public Interest, Working Paper – submitted by the author to ISMC's Dialogues Series, 2014, p 5. <http://ksa.pm/nec>
- (7) the structure of power in iran: An overview of the Iranian government and political system, Public Broadcasting Service (PBS), accessed on: 16 Dec. 2018. <http://cutt.us/dI65b>
- (8) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، (طهران: مديرية الترجمة والنشر، 1997)، المادة 57.
- (9) المرجع السابق، المادة 113.
- (10) المرجع السابق، المادة 91-92.
- (11) باكينام الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 289.
- (12) مجلس الخبراء يفترض أنه منتخَب، لكن لا يوضح الدستور كيف ومتى وما الآليات المنظمة لعمله ولانتخابه.
- (13) پرسمان دانشگاهیان، مهدی ابوطالبی، فلسفه تنفيذ حکم ریاست جمهوری؟، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2019. <http://ksa.pm/nec>
- (14) صدای آمریکا، سرنوشت ۷ رئیس جمهوری ایران؛ از برکناری و قتل تا غضب رهبر، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2019. <https://2u.pw/VotFh>
- (15) بي بي سي فارسي، حسن روحانی چه اختیارات ویژه ای از آیت الله خامنه ای می خواهد؟ (21 مايو 2019)، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2019. <https://2u.pw/AJ8Jy>
- (16) روحانی سنج، روحانی چه اختیار ویژه ای طلب می کند؟، تاريخ الاطلاع: 22 أكتوبر 2019. <https://2u.pw/Fspak>
- (17) عصر ایران، روحانی: به رهبری پیشنهاد دادم فرماندهی جنگ اقتصادی با حضرتعالی باشد، فرمودند فرمانده این جنگ باید رئیس جمهور باشد، تاريخ الاطلاع: 10 أكتوبر 2019. <https://2u.pw/prmap>

- (18) ایرنا، واکنش طیف های سیاسی به گلابه روحانی از محدودیت اختیارات دولت، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://cutt.us.com/M6ZvWZ32>
- (19) همبستگی برای دموکراسی و حقوق بشر در ایران، درخواست 14 تن از فعالان مدنی سیاسی برای استعفای رهبر جمهوری اسلامی و تغییر قانون اساسی، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://cutt.us.com/DXDcZP7>
- (20) دویچه وله فارسی، حسن روحانی و معضل «اختیارات ویژه رئیس جمهور»، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://cutt.us.com/3aIFLz>
- (21) بورس نیوز، 5 وزیر با نظر رهبر انتخاب می شوند، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/49Izi>
- (22) خبرگزاری تسنیم، جهانگیری روحانی در حال مشورت با ارکان نظام درباره کابینه دوازدهم است، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/aGz9A>
- (23) دویچه وله فارسی، مهاجرانی: آقای خامنه‌ای! ارادل را بر کشور حاکم کرده‌اید، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/f7ZOF>
- (24) عصر ایران، برکناری مشایی با نامه رهبر انقلاب، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <https://2u.pw/Jv0Mm>
- (25) سیاست روز، مخالفت رهبر معظم انقلاب با استعفای مصلحی وزیر اطلاعات ماند، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <https://2u.pw/Poga3>
- (26) قدس آنلاین، رهبری با معرفی توفیقی مخالفت کردند، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/zTAtw>
- (27) صدای آمریکا، رهبر جمهوری اسلامی ضمنی به روحانی درباره ایجاد فضای دوره بنی‌صدر هشدار داد، تاریخ اطلاع: 5 اکتوبر 2019. <https://2u.pw/wSFCy>
- (28) دجاکام، محمد مسعود وقلعه وند، محمد. بحرانهای دولت خاتمی (آزمات حکومتی)، انتشارات برسات (تهران: تازه های روز، چاپ اول 1380)، ص 6.
- (29) روحانی و المؤسسات الموازية.. معركة كسب الرأي العام، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تاریخ اطلاع: 22 اکتوبر 2019. <http://ksa.pm/ned>
- (30) خبرگزاری مهر، حضرت آیت الله خامنه‌ای: تغییر نظام سیاسی از ریاستی به پارلمانی درآینده احتمالاً دور مشکلی ندارد، تاریخ اطلاع: 22 اکتوبر 2019. <https://2u.pw/v5hde>
- (31) خبر أون لاین، صفارهرندی: باید رئیس جمهوری با خصوصیات نخست وزیر داشته باشیم، تاریخ اطلاع: 22 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/0spoI>
- (32) روزبه بوالهیری، تغییر ساختار سیاسی ایران در «آینده احتمالاً نزدیک»؟، تاریخ اطلاع: 22 اکتوبر 2019. <https://2u.pw/ARjZ3>
- (33) جم جم أون لاین، موافقان و مخالفان نظام پارلمانی در ایران، تاریخ اطلاع: 22 اکتوبر 2019. <http://2u.pw/A4FmD>
- (34) المرجع السابق.

(35) Viewpoints Special Edition, The Iranian Revolution at 30,(Washington: The Middle East Institute, January 2009), p 110.

(36) Mehrdad Vahabi, Mohajer Nasser, Islamic republic of Iran and Its Opposition, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, (Durham: North Carolina , Duke University Press, 2011), p 20.

(37) اقتصاد نیوز، آیا اختیارات روحانی افزایش پیدا می‌کند؟/ غرویان: فشار کانون‌های موازی قدرت

به دولت قابل کتمان نیست، تاریخ الاطلاع: 22 اکتوبر 2019. <http://cutt.us.com/rHbON2Hk>

(38) راجح الخوري: ركائز النظام الإيراني تتكسّر!. الشرق الأوسط، 06 يناير 2018، تاريخ الاطلاع: 16

سبتمبر 2018. <http://cutt.us/G55i1>

(39) استطلاع يكشف تزايد الإحباط بين الإيرانيين، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، 6 فبراير

2018، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2018. <http://cutt.us/wTagq>

(40) صالح حميد، إيران في صدارة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، العربية نت، 19 أغسطس

2017، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2018. <http://cutt.us/stbFn>

(41) محمود حمدي أبو القاسم، الاحتجاجات الفتوية والتعبئة الاجتماعية في إيران، (الرياض: المعهد

الدولي للدراسات الإيرانية، 2019)، ص 80.

(42) حنان عزيزي، خبز سراسرى مردم ايران به كجا مى رود؟، مجله فارسى، (2 آوريل، 2018)،

تاريخ الاطلاع 11 أغسطس 2018. <http://cutt.us/7B2Yo>

(43) نبيل العتوم، الفساد في إيران: كرة نار يتقاذفها أعلام نظام الولي الفقيه، مركز أمية للبحوث

والدراسات السياسية، (19 فبراير 2018)، تاريخ الاطلاع: 1 اكتوبر 2019. goo.gl/DEtYVa

(44) صالح حميد، نجاد يفتح النار على النظام الإيراني.. والقضاء يردّ: مجنون. العربية نت، (25 ديسمبر

2017)، تاريخ الاطلاع: 1 اكتوبر 2019. goo.gl/m1wpj1

(45) صالح حميد، أحمدى نجاد يطالب خامنئي بانتخابات رئاسية ونيايية مبكرة، العربية نت، (21 فبراير

2018)، تاريخ الاطلاع: 1 اكتوبر 2019. goo.gl/o3pKEC



R A S A N A H

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

INTERNATIONAL INSTITUTE FOR IRANIAN STUDIES

W W W . R A S A N A H - I I I S . O R G